

## هل الأمل موجود لإنهاء حرب غزة؟



لواء د. سمير فرج



١ فبراير ٢٠٢٤

دخلت حرب غزة شهرها الرابع، مخلفة العديد من الأزمات، ليس في المنطقة فحسب، وإنما في مختلف دول العالم، خاصة بعدما اتسعت دائرة القتال لتشمل البحر الأحمر، مهددة بذلك سلاسل الإمداد العالمية، وهو ما يؤكد مقولتي بأننا نعيش في عالم الأواني المستطرقة، بمعنى أن ما يجري في مكان ما، تنعكس آثاره على باقى أنحاء العالم، تماماً مثلما حدث عند نفشى وباء كورونا، ومرة أخرى عند بدء القتال بين روسيا وأوكرانيا، إذ تأثرت كل دول العالم، بصرف النظر عن أوضاعها الاقتصادية. وأمام تفاقم الأوضاع، وإدراك أهمية الوصول لحلول عاجلة، لتخفيف آثار الأزمة، اتصل الرئيس الأمريكى جو بايدن، بنظيره الرئيس عبدالفتاح السيسى، للتمهيد لعقد اجتماع، فى باريس، يضم مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية ويليام بيرنز، واللواء عباس كامل مدير المخابرات العامة المصرية، ورئيس الوزراء القطرى، مع كل من مدير المخابرات الإسرائيلية الموساد، ومعه مدير جهاز الأمن العام الإسرائيلى الشاباك، لبحث الوصول إلى حل نهائى للمشكلة داخل قطاع غزة.

يأتى السعى الأمريكى، الحالى، لإنهاء الحرب، خلال الأسبوعين المقبلين، قبيل بدء الحملات الانتخابية الرئاسية، بعدما خسر الرئيس، جو بايدن، الكثير من النقاط فى الانتخابات التمهيدية، أمام غريمه الجمهورى، دونالد ترامب، بسبب سياسته فى إدارة ملف حرب غزة. وبناءً عليه، توجه ويليام بيرنز إلى فرنسا، يوم الأحد الماضى، حاملاً معه مسودة النقاط الخلافية بين الجانب الإسرائيلى، والجانب الفلسطينى، سواء السلطة فى رام الله، أو المقاومة فى غزة، فى محاولة للوصول لاتفاق بشأنها، وفق ما ذكرت المصادر الإعلامية، والتي يمكن إجمالها فى ثمانى نقاط.

كانت النقطة الأولى، هي وقف إطلاق النار، حيث طلب الجانب الفلسطيني وفقاً دائماً للقتال، بينما رفضت إسرائيل ذلك، واقترحت هدنة مؤقتة لمدة شهر أو شهرين. أما نقطة الخلاف الثانية فكانت بشأن تبادل الرهائن الإسرائيليين بالأسرى والسجناء الفلسطينيين، والتي اشترطت المقاومة الفلسطينية ألا يتم ذلك إلا بعد الوقف الدائم لإطلاق النار، بينما عرض الجانب الإسرائيلي إطلاق صراح جميع الرهائن، مقابل الإفراج عن بضعة آلاف من الأسرى في السجون الإسرائيلية، دون ربط ذلك بوقف القتال بصفة دائمة. وفيما يخص النقطة الثالثة، فتدور حول وضع أساس للدولة الفلسطينية، بعد إجراء انتخابات جديدة تضم غزة والضفة الغربية، وهو الأمر الذي يرفضه نيتانياهو، ويصر عليه جو بايدن. وهو ما يرتبط برابع نقاط الاختلاف، والتي تقضى بتعيين حكومة تكنوقراط فلسطينية، بعد رحيل قوات الاحتلال من غزة، لإدارة انتخابات رئاسية جديدة في فلسطين، على أن يكون دور الرئيس الفلسطيني غير تنفيذي، وهو الأمر الذي لا يلقى قبولاً إسرائيلياً. أما خامسة النقاط الخلافية، فكانت في إصرار الجانب الإسرائيلي على خروج جميع قادة حماس من غزة إلى أى دولة أخرى، وهو الأمر الذي ترفضه، بالطبع، قيادة المقاومة.

واختلف الجانبان، الإسرائيلي والفلسطيني، في نقطة سادسة، بشأن الإطار العام للمنظم، لتعيين حكومة فلسطينية جديدة، لتولى السلطة في الضفة الغربية وغزة، بعد الانتهاء من الانتخابات الرئاسية، التي ستمنح الرئيس الفلسطيني دوراً شرفياً في القيادة الجديدة. أما النقطة السابعة، ففي إنشاء قوة سلام، من الدول العربية، لإدارة غزة، بعد خروج القوات الإسرائيلية، وذلك لمتابعة الانتخابات الرئاسية، ومن ثم تسليم الأمور للسلطة الفلسطينية في رام الله. وأخيراً رفض الجانب الإسرائيلي الاقتراح بأن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية خطة السلام إلى مجلس الأمن، لاستصدارها في صورة قرار ملزم لكل أطرافه.

وفي سياق متصل، قام وزير الخارجية البريطاني، ديفيد كاميرون، بجولة في المنطقة، التقى خلالها رئيس الوزراء الإسرائيلي، ثم الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في رام الله، واقترح خطة للسلام تقوم على خمسة محاور، تدور جميعها حول ذات المقترحات التي حملها ويليام

بيرنز، كما أعلنت صحيفة فايننشال تايمز، تماماً، مثلما فعلت عشر دول أخرى، طبقاً لصحيفة نيويورك تايمز، إلا أن ما يميز المقترح الأمريكي، هو وضعه آلية التنفيذ، في حال التوصل إلى اتفاق بين جميع الأطراف بشأن النقاط الخلافية.

وعلى الطرف الآخر، تمكنت إسرائيل من إقناع عدد من الدول، بتعليق تمويله وكالة الأونروا، التابعة للأمم المتحدة، والمعنية بإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، والتي بدأت عملها عام ١٩٥٠، ويعتمد عليها ستة ملايين لاجئ فلسطيني، سواء في الحصول على الغذاء، أو الرعاية الطبية، والتعليمية، أو التشغيل، وتتفق في ذلك نحو ١,٨ مليار دولار سنوياً، توجه نسبة ٤٨% منها لقطاع غزة، بينما يحصل باقى اللاجئين فى الضفة الغربية وكل المناطق العربية، على النسبة المتبقية. ضمت قائمة البلدان التى علقت تمويلها لوكالة الإغاثة كلا من أمريكا وكندا وإيطاليا وأستراليا وفنلندا وبريطانيا وألمانيا واليابان وفرنسا، ورغم مناشدات الأمين العام للأمم المتحدة، أنتونيو جوتيريش، لتلك الدول باستئناف مساعداتهم للوكالة، وتأكيديه فصل أفرادها المتورطين فى هجوم السابع من أكتوبر، فضلاً عن ملاحظتهم جنائياً، إلا أن أياً منهم لم يتراجع عن قراره.

فبعدها تصدى الرئيس عبدالفتاح السيسى والملك عبدالله ل خطة نيتانياهو بتهجير الفلسطينيين إلى سيناء، والأردن، وبعدهما فشل فى تهجيرهم إلى مناطق أفريقية فى دولتى تشاد والكونغو، وبعدهما رفضت الدول الأوروبية السماح له بفتح معبر بحرى إلى أوروبا لنقل أهالى غزة إليها، نجده مستمراً فى خطته الشيطانية، بتضييق الخناق عليهم، فتعليق المساعدات لوكالة الإغاثة يعنى عقابا جماعيا للشعب الفلسطيني، وتشريدا لأهالى غزة، لإجبارهم على الرحيل منها، بعدما تنتقع بهم سبل العيش فيها، وهو ما لم يكن يسيراً، حتى قبل السابع من أكتوبر الماضى!

**Email: [sfarag.media@outlook.com](mailto:sfarag.media@outlook.com)**